الفصل الأول

دور المدرسة في تنمية التفكير

* تمهيد.
* المدرسة وتنمية تفكير المتعلمين.
* السياسات المدرسية لضمان تنمية تفكير المتعلمين.
* سيناريو لنظام تربوى يهدف تنمية تفكير المتعلمين.

تمهيد:

إن التنمية، بما تتضمنه من تطوير مدروس للواقع الذى نعيشه فى مجالاته المختلفة، تشكل أحد المحاور الرئيسة التى تدور حولها العلاقة بين المدرسة والمجتمع. إن التذكير الدائم بهذه العلاقة يظل أمرًا مطلوبًا، إن لم يكن ملحًا، مادامت الفجوة قائمة بين التنظير والتطبيق فيما يخص هذه القضية. ويزداد هذا الأمر أهمية فى الفترة التى نعيشها ولا نملك إلا أن نعايشها بعد أن أصبح التنافس المتسارع والسعى المتصاعد نحو التميز سمتين من سمات العصر للعلاقة بين المجتمعات التى اتخذت من التقدم أسلوبًا للحياة، ومن ثم أصبحت الاستعانة المتزايدة بالعلم ركيزة أساسية لهذه العلاقة أكثر من أى وقت مضى. ويكفى الإشارة فى مجال واحد من مجالات التنمية ـ وهو المجال الاقتصادى ـ إلى منطقتين ضمن ما أصبح يدعى بالظاهرة الآسيوية الأولى هى اليابان التى خرج مجتمعها مستنزفا من الحرب العالمية الثانية مدمرًا من أثر القنبلتين الذريتين على هيروشيما ونجازاكى، ليصبح الآن عملاقا ينافس أكبر مجتمعات العالم الصناعى إن لم يتفوق على بعضها، وذلك رغم افتقاره إلى موارد الوقود وإلى المواد الأولية للسلع التى يقوم بتصنيعها. والمنطقة الثانية هى الصين التى كانت مسرحا لصراع ايديولوجى بالغ الشراسة حتى أواسط القرن العشرين ولم يستقر مجتمعها بشكل حقيقى إلا بعد ذلك بفترة غير قصيرة. ومع ذلك يتنبأ العارفون بأمورها أنها ستكون مهيأة لأن تشكل أكبر اقتصاد قومى فى العالم حوالى العقد الثالث من القرن الحالى إذا سارت الأمور على ما هى عليه الآن.

وغنى عن البيان أن العلاقة التكاملية بين المدرسة والمجتمع فى مجال التنمية ترجع إلى تماثل التوجه لدى هذين الطرفين فيما يخص الحاجة إلى التنمية المذكورة من جانب وتغطية هذه الحاجة من الجانب الآخر، فالتنمية تقوم على أساس من النقلة

"النوعية" فى طريقة التعامل مع المجتمع، وليس على مجرد التوسع أو حتى الإغراق "الكمى". والشىء ذاته نجده على مستوى التعليم فى المدرسة؛ لأنها بالدرجة الأولى تتبنى نفس التوجه النوعى من حيث أنها تقوم أساسًا على الأصالة ومن ثم الإبداع واستكشاف الجديد، وليس على مجرد التفصيل الكمى فيما هو معروف.

ولكن التكامل المنشود فى مجالات التنمية بين أدوار المدرسة وأوجه النشاط المختلفة فى المجتمع يستلزم خطوتين تنفيذيتين متوازيتين ومتآزرتين توقيتا وتعاملا: إحداهما هى تحديد أهداف تطوير التعليم المطلوب لتحقيق التنمية فى المجال التربوى قيد الاهتمام، والتعرف على الظروف التى تعمل المدرسة فى ظلها، والمراحل والأولويات التى تطرح نفسها فى مواجهة هذه الظروف حتى يتم التعامل مع التطوير المذكور، أما الخطوة الثانية فهى تحقيق "التواصل" بين المعلمين فى المدرسة والقائمين على الأنشطة المختلفة، سواء منها ما كان فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى أو غير ذلك من مجالات التنمية، وسواء منها ما كان على مستوى الدولة أو على المستوى الخاص من مؤسسات. إن هذا التواصل، ومن ثم التفاعل بين الطرفين قيد الحديث هو حجر الزاوية فى تحقيق التنمية التربوية المنشودة.

والسؤال: إلى أى مدى وصلنا فى تنفيذ هاتين الخطوتين المفصليتين؟ والإجابة على هذا السؤال دون تجمل هى: أننا لم نصل إلى شىء يذكر، رغم أن أدوار المدرسة تتسم بالأصالة والإبداع والاستكشاف بدرجة ما من جهة، ورغم استمرار حاجة المجتمع إلى التنمية التربوية من الجهة الأخرى. إن الدراسات والأبحاث التى تتمحور حول فاعليات المدرسة لا تزال تقبع، فى أغلبيتها الساحقة على رفوف المكتبات دون أن تهيأ لها الظروف لتجد طريقها إلى الانتفاع بها عبر التواصل المذكور. إن هذا التواصل لم يتم رغم استحداث مواقع علمية وتربوية، سواء على المستوى الخاص أو على المستوى العام للمدارس للتعامل مع شئون البيئة. لقد وجه شاغلو هذه المواقع اهتمامهم فى أحسن الأحوال إلى عرض ومناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية التربوية، حسبما تدفع بها الظروف فى طريقهم، دون التعامل مع المدرسة

بوصفها "منظومة" تنموية تكتسب أولوية أهدافها من أولوية احتياجات المجتمع، ودون الالتفات اللازم إلى "التواصل" المطلوب بين التنظير الفكرى والتعامل على أرض الواقع.

ويبقى تساؤل حائر: هل كان غياب التواصل بين الدراسات الأكاديمية المتخصصة واحتياجات التنمية التربوية عندنا وراء بعض الظواهر التى تفشت فى الفترة الأخيرة فى مجتمعنا مثل: تدنى مستوى التعليم، وتسرب التلاميذ من المدرسة، والمهارات التى تحولت من نقطة اعتزاز إلى مجرد آليات يتم تطبيقها فى التعليم دون وعى أو فهم؟ يمكن أن يكون ذلك صحيحًا بدرجة كبيرة.

يبرز الحديث السابق الدور التائه للمدرسة بالنسبة للعلاقة التكاملية بين المدرسة والمجتمع فى مجال التنمية، حيث يدور ذلك الحديث فى مجمله حول التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يدعونا للتساؤل عن دور المدرسة فى تحقيق التنمية المعلوماتية، التى تساعد على التفتح العقلى، والتى تسهم فى تحقيق القابليات الذهنية بما يواكب ويتماشى مع ظروف العصر.

ما دور المدرسة فى إكساب مقومات التفكير الصحيح، التى تقوم على تشغيل الإمكانات الذهنية، والتى تنطلق من تفعيل القدرات العقلية؟

لا نغالى القول إذا قلنا أن المدرسة تمنى بالفشل الذريع يومًا بعد يوم بالنسبة لإكساب المتعلمين أساليب التفكير الصحيح، أيضًا لا نبتعد كثيرًا عن الحقيقة إذا زعمنا بأن المدرسة عجزت عن إصلاح العقول بما يمكنها من مواكبة ومسايرة مستحدثات العصر، وخاصة فى جانبها الثقافى، حيث تنظر إلى الثقافات الواقدة نظرة شك وريبة، وذلك يزيد من إصرارها على التمسك بالتراث، مهما كان حجم العورات والتخلفات التى تعتريه.

وعلى صعيد آخر، يمكننا الإدعاء بدرجة كبيرة من الصدق بأن المدرسة لها دور لا يستهان به فى تليف عقول المتعلمين مما يجعلهم لا يفكرون، أو يفكرون تفكيرًا أحادى الاتجاه والتوجه على أحسن تقدير، وذلك يظهر واضحًا جليًا فى استخدام

تكنولوجيا التعليم وتقنيات التربية.

خلاصة القول، لا تعمل المدرسة على إكساب المتعلمين مقومات التفكير الصحيح، لأنها لا تملك ما يساعدها على تحقيق هذا الهدف النبيل، بسبب عدم وجود كوادر تربوية مدربة، وبسبب تدنى إمكاناتها المادية والمعلوماتية، ولذلك فإن دورها فى هذا الشأن محدود للغاية، ورغم ذلك، يمكن أن يكون للمدرسة دورها الملحوظ فى تنمية عقول المتعلمين، وهذا ما يوضحه الحديث التالى:

أولاً: المدرسة وتنمية تفكير المتعلمين:

يوجد توجه قوى يتمحور حول عجز المدرسة فى تحقيق أدوارها بعامة، وفى إكساب المتعلمين التفكير كمنهج حياتى بخاصة، ولا يكتفى أصحاب هذا التوجه بما تقدم، وإنما يغالون فى القول، ويدعون بأن المدرسة تسهم بدرجة كبيرة فى تليف عقول المتعلمين، وذلك ما يوضحه المقال الذى كتبه محمد أبو كريشة، ونشر فى جريدة الجمهورية بتاريخ ١٣/ ٩/ ٢٠٠٦، وأهم ما جاء فيه ما يلى:

لا يكاد يمر يوم أو لحظة من نهار أو ليل وتسمع آذننا عن مريض بالفشل الكلوى أو الفشل الكبدى، لكن أحدًا لا يأتى على ذكر أخطر وباء عربى هذه الأيام وهو الفشل العقلى أو تليف العقل العربى.. ربما لأن أخطر ما فى هذا المرض أن المريض لا يعى أنه مريض، ولا نسمع من يتحدث عن الفشل العقلى أو تليف العقل العربى؛ لأننا جميعًا مصابون بهذا المرض الذى لا علاج له ولا حتى بالمسكنات.

ومن أعراض مرض الفشل العقلى أو تليف العقل أن ترى الناس سكارى وما هم بسكارى وأن تراهم يضحكون ولا يبكون وهم سامدون، رغم أن المبكيات من حولنا بلا حصر. وأن تجد الناس يديرون خدهم الأيمن والأيسر وقفاهم ليتلقوا الصفعات ويستزيدوا منها ويغرقوا فى الضحك. وأن يكثر الكلام وينعدم الفعل وأن ينتقد الجميع الروائح الكريهة ولا يعون ولا يدرجون أنهم مصدرها. وأن يصنع الناس نجوما من ورق فى الإعلام والفن والثقافة والسياسة بغفلتهم وبلاهتهم. وأن يفقد المرء مناعته الفكرية ويتحول عقله إلى مقلب قمامة تلقى فيه

فضلات ونفايات من الشرق والغرب، يقال إنها من دواعى التحضر والتقدم والرقى.

ومن أعراض تليف العقل أن يستغضب العربى فلا يغضب وأن يستنفر فلا ينفر وأن يهان ويذل ويداس بالنعال فيستزيد وأن تهدر كرامته فيجد لذلك ألف تبرير يخدع به نفسه وقومه وأن يرى فى التبعية للغرب وما نسميه "العولمة" قضاء وقدرا لا مفر منه. وأن تكون هناك حملة منظمة لإخصاء الناس.. أو الحملة القومية والدولية لإخصاء العرب.. وأن يقبل الناس على عمليات الإخصاء أفواجًا وكل منهم يزاحم الآخرين ليتقدم الصفوف ويتم إخصاؤه قبل غيره.

وقمة أعراض تليف العقل العربى أو الفشل العربى أن تبلغ حد الاستهانة بالكوارث وتبريرها وأن يبقى المتسببون فيها متشبثين بمقاعدهم ومواقعهم فى منتهى التحدى للمشاعر، لأنهم يعلمون علم اليقين أنه لم تعد لدى الناس مشاعر وأن عقولهم تليفت. وأن العرب قوم يعتادون ويألفون ويتعايشون مع أى مصيبة ومع الأيام تتحول الكارثة إلى نكتة أو قفشة أو إفيه أو قافية أو ما شئت من المصطلحات "اللى تفقع المرارة" مثل "نفض وكبر".. "وياما دقت على الراس طبول".. فهناك أيضا استراتيجية محلية وقومية ودولية لفقع مرارة العرب.

وهذه الألفة العربية مع الفواجع والمصائب والنوازل تحدث عنها ابن إياس والمقريزى فى بدائع الزهور والخطط، فقد وصف الرجلان ما حل بمصر فى السنين الغابرة من مجاعة أدت إلى أن يأكل الناس الكلاب والقطط والجيف.. وبلغ الأمر حد أكل لحوم البشر. وأبلغ ما اتفق عليه الرجلان هو ذلك التآلف العجيب مع آكل لحوم البشر. فقالا: إن الناس أمسكوا بامرأة وراحوا يجرونها فى الشارع ويضربونها ضربا مبرحا لأنها ضبطت تأكل طفلا مشويا.. وكان المارة يتابعون المشهد بلا اكتراث، وكل منهم يمضى فى سبيله لا يلتفت ولا يزاحم وكأنهم اعتادوا هذا الأمر وألفوه وتوافقوا معه. ولم يعد يثير لديهم الدهشة والاستنكار.. والكارثة ليس فى أكل لحوم البشر ولكنها فى تلك الخاصية العجيبة التى يبدو أنها تلازمنا من ألوف السنين وهى الاعتياد والتآلف واللامبالاة حتى ولو خربت الدنيا.

وأعظم ما قالته العرب فى هذا المقام: إن من أعجب العجب تركك التعجب من العجب. بمعنى أن المثير والمدهش حقا هو ألا يثيرك المثير ولا يدهشك المدهش.. وأن تقول عند كل فاجعة: "وإيه يعنى".. وأول العلم السؤال. ومصدر السؤال الحيرة والدهشة. وإذا لم يندهش المرء فإنه لن يسأل، وإذا لم يسأل فإنه لن يعلم، وإذا لم يعلم فإن عقله سوف يتليف ويصاب بداء الفشل العقلى. وذلك بالضبط ما أصاب العرب. فأنت لا تجد دهشة ولا عجبا مما يتعرض له أهل فلسطين ولبنان والعراق والسودان. ولا تجد تساؤلا ولا حيرة عربية لما يجرى.. وقد عرف العالم داءنا فراهن على إطالة أمد إخضاعنا قطعة قطعة على اعتبار أننا مع الوقت نتآلف ونعتاد ونمر على مصائبنا مرور الكرام أو غير الكرام ونحيلها إلى نكتة وقفشة. وما كان بالأمس مستحيلا يصبح مع الوقت والتآلف ممكنا، ثم يمر الوقت ويزداد التآلف فيصبح المستحيل واقعا يقينيا مألوفا لا يحرك لدينا ساكنا.

وانظر إلى كل ما هو عربى تجده مع الوقت يفقد بريقه ورونقه ويصبح شيئا مألوفا بلا معنى.. فقد تحول مترو الأنفاق من مرفق أريد أن يكون حضاريا إلى مظهر من مظاهر التخلف وعنوان من عناوين اللامبالاة والفشل العقلى. وتحول التعليم إلى سكة ندامة لكل من يمشى فيها وصار الطلاب يذهبون إلى دور العلم بلا عقل ويخرجون منها بلا عقل ولا علم.. وتحول شعار "التعليم كالماء والهواء" إلى شعار "التعليم كالماء القذر والهواء الملوث". فالطالب يتلقى بلا عقل والمعلم يبقى بلا عقل وهناك حالة تثاؤب عام وغيبوبة وطنية وقومية لا يريد أحد أن يفيق منها.

والناس فى أمتى يتحدثون عن خطط لإصلاح ما فسد.. مثل خطة تطوير السكة الحديد أو شبكة الطرق والمواصلات.. وهذا الحديث عن الخطط والاستراتيجيات والمحاور والمراحل أصبح هو الآخر مألوفا بعد كل كارثة كنوع من إبراء الذمة وغسل الأيدى من الدماء المسفوحة.

وهذا الحديث المكرور والمملول عن خطط الإصلاح والمحاور ألفه واعتاده قائلوه وسامعوه ولم يعد المسئول يقوله باكتراث ولم يعد السامع يتابعه باهتمام.

والحق الذى لا مراء فيه أنه لا صلاح لأى أمر إذا فسد المصلحون أو من يفترض فيهم أنهم مصلحون. فلا يمكن إصلاح الحجر والشجر إذا فسد البشر.. لا يمكن إصلاح القطار إذا فسد السائق.. لا سبيل لإصلاح الطريق إذا فسد الصديق والرفيق.. لا طائل من إصلاح الأمر إذا فسد ولى الأمر.. لا يمكن حماية المال العام إذا كان حاميها حراميها.. والشعوب الفاسدة المصابة بتليف العقل هى التى تفسد حكامها ومسئوليها ولو كانوا أنبياء وملائكة.. والمسئول الذى يبلغ درجة من لا يسأل عما يفعل يحق له أن يفعل ما يحلو له لأنه فى مأمن من شعوب لا تسأل لأنها لا تندهش ولا تعجب ولا تستنكر ولا ترفض ولا تريد أن تعقل أو تعلم.. والشعوب التى لا تخاف الله يولى الله عليها من لا يخاف فيها.. والشعوب التى تكره أن تموت شجاعة عزيزة تموت من الخوف والذل والجوع والهوان.. وأبشع أنواع الموت أن يموت الإنسان حيًا.. يموت خوفا وهو يتوهم أن الجبن والخوف ينجيانه، رغم أنه ميت بلا محالة.. وذلك عرض آخر من أعراض تليف العقل والروح.. والشعوب العربية صارت تحرص على الحياة فيوهب لها الموت.. وكانت بالأمس تحرص على الموت فتوهب لها الحياة.. والشعوب هى بيت الداء وليس الحكام والمسئولون هم المشكلة.. فكيفما تكونوا يول عليكم.

لا قيمة للفلوس إذا فسدت النفوس.. فمهما رصدنا من أموال لإصلاح المرافق والمصانع والشركات والمبانى فإننا نحرث البحر ما دام الإنسان نفسه قد فسد ونخره السوس وتليف عقله وروحه وقلبه.. ولا قيمة للتفاخر بالسلف بعد أن تلف الخلف وانكبوا على التهام العلف مضحين بالشرف وغارقين فى القرف والترف.. لم يعد الأمر قاصرًا على الفساد بل تجاوزه إلى الفسوق أو الفسق.. والفسق هو السفور والوضوح فى الفساد والإفساد حتى يبلغ الأمر حد التفاخر والتباهى والعزة بالإثم وأن يكون الفاسق الفاسد فى مأمن من المؤاخذة والعقاب.. بل يجد له أنصارًا ومريدين ومقتدين ومعجبين ومشجعين يحثونه على المزيد.. والفساد أمر وارد ولكن شيوع الفسق يعنى أن الشعوب تباركه وتهش له وتبش.. بل إن الفسدة والفسقة يغالون فى فسقهم وفسادهم لشيوع نظرية عجيبة فى هذه الأمة المنكوبة وهى أنك كلما ازددت فسقا وفسادًا تألقت أكثر وازددت نجومية.. حتى أن الناس

يقولون: لا تراهن على أن الصالح سيبقى وأن الفاسد سيرحل فذلك رهان خاسر.

ويقول الناس إن القاعدة الذهبية العربية الآن هى أن الفاسق الفاسد هو الذى يبقى وأن الصالح هو الذى يرحل.. لأن الفاسد تحت السيطرة وعليه مآخذ تجعله ذليلاً خاضعًا طيعًا ويمكن توجيهه بسهولة.. أما الصالح فإنه عصى على السيطرة لأنه نظيف وليست عليه مآخذ ولا يمكن "كسر عينه". وهذا نوع مزعج من البشر ينبغى إقصاؤه وإبعاده على الفور.

وهكذا يواصل الهرم العربى إصراره على أن يكون مقلوبًا فى كل المجالات. قاعدته قمة وقمته قاعدة.. وصار العرب يفكرون بكل شىء فى أجسادهم إلا رءوسهم.. يبرز الحديث السابق بطريقة ضمنية أن دور المدرسة فاعلاً بالنسبة لاكساب المتعلمين أساليب التفكير الصحيح، لذلك ـ غالبًا ـ يعلو الصدأ عقولهم وتعجز آلياتهم الذهنية عن العمل، وعندما نتساءل عن أسباب هذا الوضع الغريب والشاذ، نجد الرد جاهزًا فى التو والحال، إذ يقول أصحاب التوجه السابق: إن المدرسة إحدى مؤسسات المجتمع، والمجتمع نفسه يسوده الفساد، وينخر السوس عموده الفقرى، فكيف يستقيم حال المدرسة؟

إن الذين يقدمون التبرير السابق الذى يبين مدى السوء الذى أصاب المدرسة ينسون الدور المهم الذى يجب أن تلعبه المدرسة فى تعديل ـ وأحيانا تغيير ـ مسار المجتمع نحو الأفضل. بمعنى؛ يجب أن تقود المدرسة حركات التنوير فى المجتمع، لتحقيق منهجية الرقى والتقدم، وسيادة النظام الديمقراطى، واحترام الآخر، والتفكير بجدية فى المعضلات والمشكلات التى تموج بها المجتمع، والتعاون مع الآخرين،.. إلخ.

والحقيقة، مهما كانت الضغوط التى تعانى منها المدرسة، سواء أكانت داخلية، ومن فعل المسئولين المهيمنين على مقدراتها، أم كانت خارجية، ومن فعل المؤسسات الأخرى التى تقلل من شأنها وقيمة دورها فى التنمية البشرية، فإن لها دورًا ـ بدرجة ما ـ فى تنمية عقول المتعلمين، إذ من خلال التعامل مع بعض المعلمين الملتزمين الأكفاء يتشرب المتعلمون سلوكيات وجيهة منهم ويحاولون تقليدها والعمل بها

كممارسات يومية حياتية. أيضًا، من خلال دراسة المناهج المقررة، وما تحتويه من قيم وعبر وأخلاقيات، وخاصة فى العلوم الإنسانية، يتأثر المتعلمون بدرجات متفاوتة بما جاء فى تلك المقررات. كذلك ينعكس تأثير النظام المدرسى وتأثير القوانين واللوائح المدرسية إيجابًا فى إلتزام المتعلمين داخل الفصول وخارجها، وقد يمتد تأثير هذا الإلتزام ليمثل سلوكًا حياتيًا خارج المدرسة. وأخيرًا، فإن القصد النهائى لغالبية المتعلمين، والذى يتمثل فى تخرجهم وحصولهم على شهادات تؤهلهم لمواصلة التعليم فى المراحل التالية، يسهم فى إذكاء روح المثابرة والتحدى من أجل تحقيق المزيد من النجاح والفلاح.

إذًا المدرسة لها دورها فى تنمية عقول المتعلمين بطريقة مباشرة من خلال المناهج التى تعمل على قدح زناد تفكيرهم، وبطريقة غير مباشرة عن طريق التعامل الإنسانى مع الآخرين، وإدراك أهمية الإلتزام بالقوانين واللوائح المدرسية. ويمكن أن يظهر دور المدرسة فى تنمية عقول المعلمين والمتعلمين بطريقة سافرة، إذا استطاعت المدرسة تحقيق الإجراءات التالية:

*** بالنسبة للمعلمين:**

يجب وضع آليات عملية لضمان تحقيق عقول قوية قادرة على التفكير، عن طريق:

- **الانضباط العام وتقدير قيمة الوقت.**
- الالتزام بالجداول الدراسية وخطط توزيع المقررات الدراسية.
- التوظيف الأمثل لوقت الحصص الدراسية بين التدريس والمناقشة والحوار.
- تشجيع المتعلمين على الإبداع.
- الإصغاء جيدًا وباحترام لجميع آراء المتعلمين داخل الفصل وخارجه.
- تخصيص أوقات محددة للقاءات الحرة مع المتعلمين.
- استخدام طرائق تدريس متنوعة، وتكنولوجيا تعليم متقدمة، وأساليب تقويم مناسبة، بما يتحدى ذكاء المتعلمين ويثير دوافعهم للتعلم.

- الإجابة عن أسئلة المتعلمين باهتمام وتقدير.
- تصحيح الامتحانات التحريرية بالدقة المطلوبة.
- بناء جسور قوية من العلاقات العلمية والإنسانية مع المتعلمين.
- مساعدة المتعلمين على حل مشكلاتهم الدراسية، ويمكن أن تمتد هذه المساعدة لتشمل تقديم العون بالنسبة للمعضلات الحياتية.
- صياغة نظام متكامل للتعرف على نقاط القوة لتعزيزها وتأكيدها، ونقاط الضعف لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بعلاجها، بالنسبة لأداءات وممارسات المعلمين أنفسهم.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بالنسبة لإنجازات المتعلمين، مع مساءلة المقصرين منهم فى حالة الإهمال، وتعمد عدم الجدية فى العمل.
- الاهتمام بالمشاركة فى المؤتمرات العلمية والتربوية، وأيضًا تشجيع المتعلمين على حضور تلك المؤتمرات.
- وضع الامتحانات وفق الأسس العلمية لإعدادها، بحيث تكون أداة فاعلة لقياس قدرات المتعلمين الحقيقية بعيدًا عن الحفظ والتلقين.
- الاهتمام بتغطية الامتحانات التحريرية لجميع جوانب المحتوى العلمى للمقررات الدراسية.
- الاهتمام بالأسئلة الشفهية الدورية، وعدم قبول أية إجابات غامضة أو خاطئة يقدمها المتعلمون.
- العمل على ارتباط الأسئلة ـ سواء أكانت تحريرية أم شفهية ـ بالواقع العملى لحياة المتعلمين.
- إضافة أنشطة إثرائية تتسم بالحداثة والتوافق مع متطلبات العصر.
- مراعاة الجوانب النفسية والانفعالية والمنطقية عند المتعلمين فى شرح وعرض الدروس اليومية، وفى استخدام أساليب التدريس.
- تحديث معارف ومهارات المتعلمين بما يكفل إنطلاقهم الفكرى، ويحفزهم على البحث والإبداع.

- عدم التستر على الفساد، مهما كانت مصادره، أو مكانة من يقوم به.
- الاهتمام بالإجراءات التى تساعد على تحقيق مهام التغيير والإصلاح.
- تطبيق الشروط والمواصفات العالمية للممارسات التربوية فى إعداد المعلمين، طالما لا تتعارض مع التقاليد والأعراف المتعارف عليها.

*** بالنسبة للمتعلمين:**

يجب أن تتمحور العملية التعليمية حول المتعلمين، لأنهم يمثلون الهدف الأول والأخير بالنسبة لها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- فهم خصائص نمو المتعلمين: جسديًا ونفسيًا وانفعاليًا.
- إدراك طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمتعلمين.
- معرفة حدود البيئة الثقافية والعلمية لأسر وعائلات المتعلمين.
- الوقوف على حقيقة قدرات المتعلمين فى شتى المناحى (عقلية، علمية، انفعالية، اجتماعية،.. إلخ).
- تنمية الحس الاجتماعى والذوق العام واحترام الآخرين لدى المتعلمين.
- تعويد المتعلمين المتابعة الهادئة والآمنة لأخلاقيات العلم، وتطبيقها إجرائيًا لتكون منهجية عملية فى حياتهم.
- تدريس المتعلمين موضوعات بعينها تفجر طاقات إبداعهم.
- تعليم مقررات تدور موضوعاتها حول حقوق الإنسان والعلاقات الإنسانية، على المستويين: المحلى والعالمى.
- العمل على زيادة هامش مساحة الحرية المتاحة للتعبير عن المشكلات التى تواجههم، وأيضًا للتعبير عن مقاصدهم وتطلعاتهم وطموحاتهم وآمالهم الحالية والمستقبلية.
- إتاحة الفرص المناسبة ليعبر المتعلمون عن آرائهم فى الممارسات العلمية والثقافية والأنشطة اللامنهجية، التى تتحقق داخل حجرات الدراسة وخارجها فى المدرسة.

- الأخذ بمبدأ التواصل والتكافل التعليميين بما يساعد على دراسة أفكار المتعلمين على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والعرقية والدينية.
- التوسع فى البرامج والأنشطة الإثرائية التى لها دورها المؤثر والمثمر فى تنمية عقول المتعلمين، مما يساعدهم على اكتساب مقومات التفكير الصحيح.
- الأخذ بالنظم التربوية وقواعد السلوك وبرامج التثقيف التى تكشف عن قدرات الموهوبين والمبدعين من ذوى القدرات الفردية الخاصة، وتوجيههم إلى مسارات تنمى مزيدًا من مواهبهم وإبداعاتهم.
- مساعدة المرشدين الأكاديميين والمعلمين فى اختيار مفردات المقررات التعلمية، بما يوافق قدرات المتعلمين وظروفهم وإمكاناتهم الدراسية..
- توفير الخدمات والتسهيلات التى تسهم فى تحقيق التفاعل بين المتعلمين بعضهم البعض.
- تأكيد أهمية منهجية التعلم الذاتى كأسلوب فاعل من أساليب التدريس.
- إتاحة الظروف الفيزيقية المناسبة لتعلم المتعلمين داخل حجرات الدراسية، وفى المعامل وغرف الأنشطة المدرسية المصاحبة.
- توفير الخدمات الثقافية والترفيهية والرياضية، لدورها الكبير فى تنمية شخصيات المتعلمين فى جميع جوانبها.
- الاهتمام بالمختبرات والمكتبات المدرسية، لاسهامها الحقيقى فى تكوين البناء العقلى للمتعلمين.

والسؤال الجدير بالاهتمام، هو:

ما أهم المواصفات التى يجب أن تتمتع بها المدرسة لضمان تحقيق الإجراءات السابقة الخاصة بتنمية عقول المعلمين والمتعلمين؟

تتمثل أهم هذه المواصفات فى الآتى:

١- مدرسة تتميز بالذكاء، لذلك تكون واضحة فى أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها،

وغير غامضة أو مشوشة بالنسبة للأفكار التى تنقلها إلى المتعلمين، وتأخذ بمنهجية تكنولوجيا المعلومات IT: Information Technology والاتصالات لتحديث عمليات التعليم ووسائل التعلم التى تسعى جاهدة لتحقيقها، ولتطوير النواحى الإدارية فيها (حصر حضور وغياب التلاميذ، ورصد درجات التلاميذ فى الامتحانات الشهرية وفى إمتحان نهاية العام، متابعة أولياء الأمور لمسار تعلم أبنائهم،.. إلخ).

أيضًا يجب أن تمتلك المدرسة الذكية مكتبة إلكترونية تحتوى على عدد من أجهزة الكمبيوتر المتقدمة فى تقنيتها وبرامجها، وبذلك يتمكن المعلمون والمتعلمين على السواء، من الدخول على شبكة إنترنت للحصول على المعلومات التى يحتاجون إليها، ناهيك عن إمكانية استعارة المعلمين والمتعلمين الكتب من تلك المكتبة بشكل إلكترونى. أيضًا من أهم المواصفات التى يجب أن تتميز بها المدرسة الذكية، ما يلى:

- تتمتع بإدارة الكترونية تساعد مدير المدرسة على متابعة جميع جوانب العمليات التعليمية والإدارية، وبذلك يستطيع معرفة كل صغيرة أو كبيرة تحدث فى المدرسة.
- تتيح فرص استخدام الأجهزة التكنولوجية لكل العاملين بها، كل حسب احتياجات وطبيعة عمله، على أن يتم ربط هذه الأجهزة بنظيراتها على المستوى الإدارى الأعلى، لتكون جميع خيوط الموقف تحت سمع وبصر الجهات التعليمية الأعلى من جهة، وليستطيع أطراف العملية التعليمية الاتصال بتلك الجهات للاستفسار عن حلول أية مشكلات أو معضلات تربوية تظهر فجأة.
- تعمل جاهدة على تطوير مهارات تفكير المعلمين والمتعلمين على السواء، عن طريق:

(أ) تقديم وسائل تعلم أفضل وطرق تدريس أكثر تقدما.

(ب) حث المعلمين والمتعلمين على البحث عن المعلومات واستدعائها بأنفسهم.

(جـ) العمل على إقامة اتصال دائم بين المدارس بهدف إثارة دافعية وفاعلية

وملكات الفهم والإبداع عند المعلمين والمتعلمين من خلال تبادل الأفكار فيما بينهم على نطاق عديد من المدارس، وبهدف تبادل المعلومات والأبحاث ودعم روح المنافسة والتحدى العلميين والثقافيين على المدى الأوسع والأشمل، على أن يتحقق ذلك على المستوى: المحلى والعالمى.

- تهتم كثيرًا بجلب المعلومات الحديثة من مصادرها الأصلية فور صدورها وظهورها والإعلان عنها، وتعمل عن استقطاب الكوادر التربوية الواعدة، التى يمكنها تقديم خدمات فاعلة وذكية للعملية التعليمية التعلمية. هذا على المستوى المحلى، ويمكن ـ أيضًا ـ استقدام بعض الكوادر الأجنبية لمدد محدودة من الدول المتقدمة تربويًا، طالما تساعد هذه الكوادر فى تطوير وتحديث التعليم.

٢- مدرسة لها نزعة إنسانية، بحيث تعتمد منهجية تأسيس الفكر على ركائز إنسانية وعقلية وعلمية، وبذلك تؤكد قوة التفكير العقلانى والعلمى، الذى يسهم فى رفض الخرافة ونبذ الوهم، ويحترم الإبداع العقلى الحر، ويتيح الفرص المناسبة لحرية البحث العلمى، ويشق طرقًا مختلفة من التطوير والتحديث، ويقود المجتمع ـ وأحيانًا يقود العالم بأسره ـ علميًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا وسياسيًا، فى ضوء الاختراعات الهائلة والرهيبة التى يقدمها للعالم.

وتتجلى فاعلية النزعة الإنسانية للتفكير العقلانى والموضوعى، فى قدرتها على الإطلاع والاستفادة من التراث الإنسانى الضخم فى نقد وتحليل وتطوير واقعها التربوى، وأيضًا فى ابتعادها عما هو مؤدلج أو يلغى دور العقل فى تحديث المقررات الدراسية.

ولأن هذه المدرسة تؤمن بالنزعة الإنسانية، فإنها تحترم حقوق الإنسان على جميع الأصعدة: الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعرقية والعقائدية، ولذلك فإنها ترفض مظاهر القمع السياسى والتهميش الاقتصادى والتفاوت الاجتماعى والتمييز على أساس عنصرى. كما أنها تناهض بشدة مظاهر التطرف والتعصب التى تقف على طرف نقيض من مظاهر الحب والتسامح، ولذلك فإنها تؤكد قيمة الحرية فى كل أشكالها المسئولة. وأخيرًا، تربى هذه المدرسة العقل على

مسلمات قابلة للحوار والمناقشة، ولذلك فإنها ترفض التربية الدوجماطيقية التى توجه لصالح مجموعات بعينها دون سائر الأفراد، والتى تخضع لأشكال محددة من السلطة الفكرية والسياسية الرجعية، دون نظر لتفكير العصر، ودون التفاف لثقافته، ودون إعتبار لمتطلبات وحاجات الإنسان، وهذا هو الأهم.

٣- مدرسة تقوم على أساس التفكير العلمى، لأن التعليم فيها لا يقوم على ثقافة الذاكرة أو سياسة الحفظ والتلقين، وإنما يعمل على تفعيل دور العقل فى الإبداع والنقد. فالعقل غير مقيد بالأفكار التقليدية الموروثة، وغير خاضع لأنظمة تراثية رجعية، وغير محاصر بأفكار أو أدوات قمع، وإنما هو عقل فاعل، وثاب نحو التقدم، باحث عن الحقيقة، قابل لسماع وجهات النظر المختلفة ثم اختيار المناسب منها، متطلع إلى المستقبل، متفتح على الآخرين، قادر على التحليل والنقد والاكتشاف، متوافق مع ظروف المجتمع، ومقرًا لتجليات العصر وتداعياته فى الوقت نفسه. باختصار.. عقل يعتمد منهجية التفكير العلمى، التى باتت الأداة الرئيسة التى تستخدم فى التخطيط من أجل أخذ القرارات المصيرية، فالفرد العادى يستخدم التفكير العلمى فى التخطيط لحياته، والسياسى لمجتمعه، ورجل الأعمال لمشروعاته، والاقتصادى لتجارته،.. إلخ.

ولأن المدرسة تعتمد فى تعاملاتها وتفاعلاتها، وفى تسيير مصالحها، وفى تحقيق أهدافها ومقاصدها، على التفكير العلمى، فإنها تعكس أصول الواقعية وأسس التنظيم ومتطلبات الموضوعية، كما إنها تتجرد من الأهواء الشخصية والمصالح الذاتية، وأيضًا تحتكم إلى العقل فى حل مشكلاتها وعلاج معضلاتها.

ولأن المدرسة تقر التفكير العلمى كأسلوب أمثل لربط عناصر منظومة التعليم مع بعضها البعض، فإنها تسخر النتائج والنظريات العلمية فى خدمة تحقيق الأهداف التربوية المنشودة، دون إيحاء بتأويلات مفتعلة وغير دقيقة، والإدعاء بأنها تعبر عن مظاهر ثقافية تخدم اعتقادات بعينها.

ولأن المدرسة تتبع المنهج العلمى فى التخطيط لعملياتها، بدءً من مدخلاتها، ونهاية بمخرجاتها، فإنها تلتفت إلى واقعها التربوى والتعليمى والثقافى، وتنظر إليه

بعين نقدية فاحصة لتحديد الأبعاد والركائز القوية التى يجب أن يقوم عليها أى تطور، سواء أكان تربويًا أو تعليميًا أم ثقافيًا أم فكريًا، وتفسره بنظريات وأفكار فلسفية واقعية حقيقية تلاءم ما يجب أن يكون.

ونتيجة لما تقدم، تعمل المدرسة على إبداع أدوات تساير التغيرات الجارية فى عصر التنوير الذى نعايشه فى زماننا هذا، كما تحاول الاستفادة من خلق وسائل ومناهج فكرية تحقق نهضة تربوية حقيقية يكتب لها الاستمرار والدوام، وأيضًا تؤكد أهمية وجود التأصيل النظرى والمنهجى للأفكار المتوارثة القوية، والتى ما زالت تعمل وتؤثر فى ازدهار المجتمع الفكرى، حتى الآن.

٤- مدرسة تتم إدارتها وفق النهج الديمقراطى، الذى يناسب طموحات الإنسان فى بدايات القرن الحادى والعشرين، ويضع حياته فى مقام يأمله ومكانة يسعى إليها، ولا ينشغل بشعارات سياسية ليس لها أساس تربوى متين، أو ليس لها جذور ثقافية قوية، ويعمل هذا الإنسان بنفسه على إحداث إنقلاب فاعل فى عملية تعليمه وتعلمه.

وعلى أساس أن الديمقراطية مفهوم عام، يقوم على عناصر ومظاهر تعكس تجليات، أهمها ما يلى:

- الحرية فى مختلف مظاهرها.
- المساواة والعدالة.
- ترام الشأن العام.
- حق فى الاختلاف (التسامح).
- مسئولية تجاه المجتمع.

وأيضًا من منطلق أن القرار السياسى يشكل الإطار الرئيس لممارسة الديمقراطية لا تتحقق بالقرارات السياسية وسن القوانين، ومن هنا يظهر الدور الجوهرى والحيوى للمدرسة بعامة، إذا استطاعت تنشئة الأجيال على مضامين تربوية جديدة.

وبالنسبة للمدرسة الذكية الفاعلة يمكن ترسيخ القيم الديمقراطية آنفة الذكر،

بهدف تحويل النهج الديمقراطى فى إدارتها وتعاملاتها وتسيير العمل فيها داخل الفصول وخارجها، إلى خبز يومى، إلى عمل متواصل، إلى مناخ تربوى تنعكس أصداءه إلى هواء نقى ونور ساطع يغمران المجتمع، وبذلك تربى المدرسة المتعلمين على التربية، من خلال بعث القيم الاجتماعية والإنسانية، وتنمية الروح الجماعية، وتأكيد قيمة الشعور بالانتماء، وتوفير فرص حقيقية لممارسة الحرية، وتأكيد المساواة، وضمان العدالة، وترسيخ الهوية القوية، والتعبير باللغة القومية، وتنقية التراث من شوائبه، وترقية المثل العليا.. إلخ.

٥- مدرسة تؤكد ماهية التنوع الثقافى وأهمية المشترك الإنسانى، لأن المحك الحقيقى للتربية هو قدرتها على تحويل أدوار المدرسة إلى معارف مشتركة تروى ظمأ وشغف المتعلمين المتعطشين للحرية والعدالة والمساواة فى عصر يكبلهم بقيود قوية وأهداف متينة من الصعب كسرها للإنفكاك من أسرها، وخاصة فى الدول التى يقوم نظام الحكم فيها على أساس شمولى، وأيضًا فى ظل فوضى العولمة التى يعيشها ويتعايش معها العالم الآن.

وعلى أساس حماية وتعزيز التنوع الثقافى، يجب أن تحرص الدول المختلفة على الحفاظ على هوياتها الثقافية، فى مواجهة أخطار تغييب الخصوصيات والتمايزات الثقافية.. ومن هنا يظهر دور المدرسة، لأنها مؤسسة قادرة وفاعلة تستطيع أن تضع خططها التى تناهض وتضاد مسارات العولمة، وخاصة تلك التى تؤكد صدام الحضارات، وأن تدعو إلى التنوع الثقافى والحوار مع الآخر، فى الوقت نفسه.

وفى ضوء:

- الثقافة كمفهوم ليست نسقًا نمطيًا أحاديًا.

- المجتمع ليس بناءً جاهزًا لاستقبال أو إنتاج ثقافة واحدة، جاهزة للاستخدام أو للتوظيف الاستعمالى.

- المدرسة كمؤسسة عليها أن تعمل جاهدة لتحقيق التوافق والتكامل بين ثقافة المجتمع ومجتمع الثقافة، ليعملان معًا وفق منظومة من صيرورة المعرفة وتراكمها

فى حقول من التجريب، وخبرات البناء فى مساق الحياة البشرية.

يمكننا القول بدرجة كبيرة من الثقة بأن المدرسة الفاعلة الذكية تشكل ركيزة التواصل المعرفى فى تثاقف وتأصيل قاعدة التحضر الإنسانى المشترك فى عالمنا المعاصر، وذلك يؤكد الدور المهم لها فى تأكيد التنوع الثقافى على مستوى الدول المتقدمة والنامية على السواء، وفى تحقيق التلاقى الإنسانى من خلال التعامل مع الآخر على أساس الإحترام المتبادل والندية العقلانية.

٦- مدرسة تقر ثقافة السلام فى ظل لا إنسانية العولمة، وخاصة أن البشرية عانت ـ ولا تزال تعانى ـ من نتائج وممارسات العنف والإرهاب اللذين ظهرا كرد فعل لتداعيات العولمة. ومن ناحية أخرى، فإن الحروب التى تشتعل فى أماكن عديدة من العالم، وما خلفته ـ وما تزال تخلفه ـ وراءها من تدمير وضحايا، جعل عديد من الدول تسعى جاهدة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

إن تجنب الحروب والنزاعات وجميع أفعال الشر الجهنمية التى زعزت أركان السلام فى العالم، بات أمنية صعبة المنال، وأملاً بعيدًا لا يمكن الوصول إليه. إن وقف الحروب بين الدول، وإنهاء النزاعات الإقليمية، والتصدى لأعمال التطرف والإرهاب التى تحدث على المستويين: المحلى والعالمى (داخليًا وخارجيًا) تتحكم فيها مجموعة من العوامل التى لا يمكن السيطرة عليها. إن تحقيق السلام لا يتوقف أو يرتبط فقط بعقد الاتفاقيات أو المعاهدات، أو حتى باستصدار التشريعات والقوانين الدولية، وإنما يرتبط بمدى قوة ثقافة العنف المقابلة إذ إنها تؤكد الخلافات وتدعمها، وتجعلها حقيقة قائمة. وللأسف باتت ثقافة العنف منهجية شرعية لغالبية الناس وكأنهم يعيشون فى عصور ما قبل التاريخ. لقد ترسب العنف فى أعمق أعماق الإنسان منذ نعومة أظافره، ويبـدو ـ دون وجود أسباب ملحة أو طارئة ـ فى عديد من المواقف وكأنه إنسان الغاب.

وينحصر الأمل فى مقابلة ثقافة العنف، فى تبنى ثقافة السلام، التى يرتبط نشرها بين الناس بغرس قيمها ومفاهيمها داخل نفوسهم ووجدانهم منذ الأشهر الأولى من طفولتهم، عن طريق برامج التنشئة الاجتماعية والتربوية، ولذلك يجب أن

تتضمن تلك البرامج المعلومات والقيم والمهارات الحياتية وأساليب التفكير التى تبنى العقل الموضوعى، وتعطى مساحة عريضة لفض النزاعات والمشكلات عن طريق الحوار.

من هنا يأتى الدور المهم للمدرسة الفاعلة الذكية، إذ من خلال المناهج والمقررات الدراسية التى تقدمها، يمكن تطبيق برامج لدعم ثقافة السلام بشكل مباشر، حيث تتمركز هذه الثقافة حول:

- نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- مناهضة جميع أشكال التمييز.
- المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات.
- نشر ثقافة الديمقراطية، وما تدعو إليه من قيم الحوار وقبول الاختلاف.

أيضًا، يجب أن تعمل المدرسة الفاعلة الذكية جاهدة لاستخدام آلياتها التربوية من أجل إقامة الندوات لتأكيد ثقافة الحوار كإحدى الركائز الأساسية لثقافة السلام، وأن تقيم المعارض والعروض المسرحية لتبرز جهود العلماء والمفكرين والسياسيين الذين أسهموا بجهود ضخمة فاعلة من أجل نشر ثقافة السلام. ويجب أن يمتد الأمر كثيرًا عما سبق ذكره، ليتضمن الأنشطة المنهجية واللامنهجية التى تدعم دراسات السلام على أساس علمى، والتى تقدم الحلول الفاعلة من أجل حل النزاعات والخلافات، على أن يتحقق ذلك من خلال نشر سلوك وقيم ثقافة السلام على أوسع نطاق ممكن لأبناء الوطن الواحد، وأيضًا لأبناء البشرية جمعاء، إذ فى ضوء ثقافة السلام يستطيع الأفراد تحديد خياراتهم، ورسم صورة واضحة المعالم لمستقبلهم المأمول، وقدرتهم على الحوار والتفاهم وقبول الاختلاف، وممارسة المنطق فى مواجهة المشكلات المرتبطة بتعارض المصالح.

ما تقدم يمثل منطلقات ثقافة السلام، وأساسات بنائها، فى الوقت نفسه، فإذا إمتلكها الإنسان، فإنه ـ بلا شك ـ سوف يسهم فى صنع مستقبله وفى الإسهام فى بناء أمته.

ثانيًا: السياسات المدرسية لضمان تنمية تفكير المتعلمين:

من المهم ضمان تنمية تفكير المتعلمين، على أن يتحقق ذلك وفق معايير الجودة، ويمكن تحقيق هذا الهدف التربوى الرائع، إذا استهدفت السياسات المدرسية مجموعة التوجهات الأساسية التالية:

* تأكيد التكامل بين مخرجات التعليم المدرسى ومتطلبات التنمية الشاملة.
* الارتقاء بمستوى تدريب المعلمين أثناء الخدمة، وفق برامج تدريبية متقدمة ومعاصرة، بما يساعدها على استيعاب التطورات العلمية والتقنية المستقبلية.
* رفع مستوى تعليم وتعلم المتعلمين، بما يمكنهم من دراسة المقررات الدراسية الحديثة، وبما يسهم فى سهولة التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت.
* التنوع فى برامج المقررات الدراسية إستجابة لمطالب واحتياجات الحياة العملية الحالية، ووفقا لضروريات سوق العمل والوظائف المستقبلية.
* التعاون المشترك بين المدرسة والمؤسسات المجتمعية الأخرى، من أجل تحقيق الآتى:

- رسم الخطة العامة للتعليم قبل الجماعى، بما يتوافق مع خصائص المتعلمين ومطالب نمائهم.
- تحديد خريطة عامة للتعليم قبل الجامعى، فى ضوء احتياجات قطاعات المجتمع المحلى الحالية والمستقبلية.
- توفير التمويل اللازم لضمان جودة التعليم قبل الجامعى.
- تأكيد التكامل بين مدخلات ومخرجات التعليم، ومواكبة ذلك مع متطلبات التنمية فى مؤسسات المجتمع المختلفة.

* الموازنة بين ما يحصل عليه المتعلمون، وما يتحملونه من واجبات، من خلال تحديد قرارات وإجراءات وعمليات تتسم بالموضوعية والعقلانية، وتقوم على أساس منهجية التفكير الدقيق.

* تأكيد السياسات المدرسية بأن التغير ـ وأحيانًا التغيير ـ هو حقيقة قائمة فى شتى مناحى الحياة، ولا يمكن رفضها أو غض البصر عنها، إذ دونها لن يحدث التقدم المنشود، ولن تتحقق الطموحات المأمولة، فالتغير يهدف إحداث هزة بالنسبة للأنماط المتعارف عليها والتى تتسم بالروتين والنمطية، من أجل إحلال أنماط جديدة معاصرة تواكب متطلبات ومستحدثات الحياة المعاصرة.
* تخطيط السياسات المدرسية على أسس ومبادىء تضمن تعزيز التعاون على أساس مقومات السلام ومنطلقات الحرية، فذلك يرسخ أسس التوازن والاحترام المتبادل ورعاية المصالح المشتركة، على مستوى الأفراد والجماعات على حد سواء.
* اعتماد السياسات التربوية اعتبارات الظروف المحلية بما يحافظ على الهوية القومية، مع الأخذ فى الاعتبار الانفتاح على العالم الخارجى لتحقيق متطلبات العالمية فى صياغة النظم والبرامج التعليمية والبحثية، بشرك تحقيق الموازنة والمواءمة والتكامل بين متطلبات المحلية والعالمية فى الوقت نفسه.
* النظر بعين الإعتبار والاهتمام إلى المتغيرات التربوية العالمية، وتحليلها وفحصها ونقدها لأخذ الصالح والنافع منها عند تخطيط السياسات التعليمية، وخاصة أنه بات من الصعب بمكانة التقوقع على الذات فى عصر العولمة، وذلك يستوجب الانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية والبحثية العالمية.
* الارتفاع بمستوى المناهج من حيث محتواها ومنهجية تدريسها وأساليب تقويمها، بما يضمن كفاءة التعليم وفعاليته، وبما يحقق مزيدًا من الملائمة والاستجابة لاحتياجات المجتمع المتجددة.
* الأخذ باستراتيجيات تعليمية تعلمية تضمن جودة العملية التربوية، على أن يتم ذلك على مستوى اختيار كوادر الإدارة المدرسية، وعلى مستوى التدريس داخل حجرات الدراسة والمختبرات والمعامل والورش التدريبية.
* وجود نظام للحوافز المادية والمعنوية يستحث المعلمين والمتعلمين والموجهين والإداريين والفنيين (والعمال أيضًا) على زيادة إنتاجيتهم وتعميق شعورهم بالولاء والانتماء للمدارس التى يعملون فيها.

* التخطيط العلمى لتحديد الطرق المناسبة لتطوير برامج ونظم اختيار وإعداد وتأهيل المعلمين والكوادر الفنية والإدارية المساعدة.
* اعتماد السياسات المدرسية التى تعمل على تحقيق وتعزيز الانتماء الوطنى، لينصهر الفرد فى الجماعة ويكون فى خدمتها، ولتوجه الجماعة جل اهتمامها من أجل تنمية الفرد فى شتى المجالات.
* ولأن المستقبل آت آت، إذ إن الحاضر لن يكون له أبدًا صفة الدوام والثبات، لذا من المهم إعداد جميع كوادر العملية التربوية لمواجهة تحديات المستقبل وتوقعاته، وتأهيلهم لتحمل مسئولياتهم وأدوارهم المستقبلية المتوقعة.
* عملية التخطيط للسياسات المدرسية يجب أن تتسم بالشمول والكلية، لذا يجب استحداث الأساليب التى تساعد المتعلمين على تعلم طرق التخطيط وصنع القرارات واتخاذها، فيما يختص بما يدرسونه من مقررات وما يمارسونه من أنشطة تعلمية.
* أيضًا، التخطيط وصنع القرارات واتخاذها، بالنسبة لحياة المتعلمين الحاضرة والمستقبلية على السواء، يجب أن يكون هدفا يحتل أحد مراكز الصدارة بالنسبة للسياسات التربوية التى تتبناها المدرسة، وتعمل جاهدة لتحقيقها.
* تأكيد الإجراءات الكفيلة لعصرنة المناهج والأخذ بأساليب حديثة فى التدريس، وبذلك ترتكز العملية التعليمية على معايير الفهم والتحليل، وعلى ضمان جودة تنمية التفكير الفاعل.
* الاهتمام بتدريس العلوم الأساسية واللغات، إعتمادًا على إمكانات الكمبيوتر المذهلة التى يمكن أن يكون لها قدرًا هائلاً فى هذا الشأن.
* تأكيد وحدة المعرفة الإنسانية وتكاملها والإفادة من إيجابياتها، باتت هدفًا تربويًا له شأنه الكبير فى تنمية التفكير وضمان جودته فى مجتمع المعرفة.

وجدير بالذكر أن السياسات المدرسية التى يجب تخطيطها على أسس علمية لضمان جودة تنمية التفكير تتضمن محاور سبعة، تتكامل فيما بينها لتحقيق التحسين

والتطوير المستمر فى المسالك ذات العلاقة المباشرة بالتفكير، والتى عن طريقها يمكن رفع مستوى كفاءة وفاعلية تفكير المتعلمين.

وقبل التطرق إلى المحاور السبعة التى يجب أن تقوم عليها السياسات المدرسية لتنمية التفكير وضمان جودته، نؤكد مرة أخرى ضرورة ولزومية التكامل بين هذه المحاور، حتى لا تكون مجرد أشتات، يعمل كل منها بطريقته الخاصة، أو يسير كل منها فى وادٍ منفصل. وهذه المحاور، هى:

١ - الهيكل التنظيمى الإدارى للمدرسة:

يجب أن يقوم هذا الهيكل على أساس:

* توفير مناخ يدعم التطوير التربوى، ويساعد فى تحقيقه، وأن يستجيب ـ أيضًا ـ لاحتياجات التعليم المستقبلية، وأن يجمع بين الكفاءات البشرية، والإمكانات المادية، وأنظمة العمل ولوائحه بشكل يحقق أقصى درجات الوظيفية، وأن يتسم بالمرونة والكفاية والكفاءة والفاعلية، وأن يعمل على خفض تكلفة الأداء دون الإخلال بمعايير الجودة.
* تحديد معايير الأداء الإدارى على أساس المؤشرات Indicators التى تستخدم فى قياس مستوى كفاءة الأداء وفاعليته، على أن يتم تحديد مستوى الالتزام والمسئولية على المستويين الفردى والجمعى معًا.
* وضع معايير موضوعية ومنهجية صريحة لصياغة النظام المدرسى، بما يسهم فى اختيار القيادات التربوية بعيدًا عن الذاتية والأهواء الشخصية.

٢ - متطلبات البرامج التعليمية والخطط الدراسية:

يجب تحديد هذه المتطلبات على أساس:

* تحديث وتطوير أهداف ومحتويات المقررات الدراسية، بما يناسب الإيقاع المستمر للعلم، وبما يوافق التغيرات المتلاحقة للمعلوماتية، وبما يواكب مستحدثات مجتمع المعرفة، وذلك الأمر يمثل عملية مستمرة لا تقف عند حدود بعينها، كما أنه يعتمد منهجية الجودة للحصول على الاعتماد الأكاديمى.

* توفير التقنيات التربوية الحديثة (تكنولوجيا التعليم)، واستخدامها فى مواقف التعليم والتعلم، لضمان توفير أساليب تدريس تتيح للمتعلم تنمية قدراته على التعلم الذاتى والإبداع والتفكير وحل المشكلات، بعيدًا عن التلقين والحفظ.
* ضمان توفير بيئة صالحة للتعلم، تحقق: توفير ظروف الإضاءة والتهوية فى حجرات الدراسة (الظروف الفيزيقية)، ووجود مقاعد مريحة للمتعلمين، واستخدام تكنولوجيا المعلومات (الكمبيوتر والإنترنت) فى عمليتى التعليم والتعلم، وتخصيص مساعدات مالية لبعض المتعلمين المحتاجين، وتقديم مكافآت التفوق العلمى للمتعلمين الموهوبين، وتفعيل دون الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية.
* تأكيد أهمية تعلم اللغات الأجنبية باعتبارها نوافذ الإطلالة على المعرفة المعاصرة، وأنها السبيل لفهم ثقافة الآخرين، وأنها الأداة المناسبة للقاء الحضارات، مع استحداث آليات محكمة للتحقق من التمكن اللغوى: محادثة وكتابة.
* وجود أدوات تقويم معاصرة بدلاً من الاختبارات النمطية المألوفة، لأن ذلك يساعد فى قياس وتقييم جميع جوانب نمو المتعلمين، وبذلك يمكن الوقوف على قدراتهم المعرفية وإمكاناتهم الذهنية، وعلى اجتهاداتهم الفكرية والتفكيرية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير بنوك متطورة للأسئلة، وتصحيح الإجابات الكترونيًا، وخاصة فى الشهادات العامة.
* محاولة المزج بين نظام الساعات المعتمدة Credit Hours، والنظام التقليدى المعمول به فى مرحلة الثانوية العامة، للاستفادة من مزايا كل من النظامين.

٣- المعلمون والكوادر المساعدة:

يجب اختيار المعلمين والكوادر المساعدة لعملية التدريس، على أساس:

* وضع هياكل وظيفية للمعلمين ومعاونيهم، وفق معايير علمية تحدد أدوارهم العملية، وعلى أساس برامج المدرسة وخططها.
* تحديد العلاقة بين إدارة المدرسة والمعلمين على أساس المساءلة وتطبيق نظام جاد للتقويم يقوم على أساس علاقة تعاقدية مشروطة بتنفيذ بنود خطط العمل فى المدرسة.

* استقطاب العناصر من ذوى الموهبة والكفاءة، ممن يتمتعون بالمعرفة التخصصية والخبرات العملية، ومن الحاصلين على دراسات تربوية عالية، للعمل كمعلمين فى شتى التخصصات.
* تنمية قدرات المعلمين ومعاونيهم، بتدريبهم فى دورات تخصصية فى مجال الاستراتيجيات والتقنيات المتطورة فى التدريس، والمجالات الأخرى التى ترتبط مباشرة به.
* إيفاد المعلمين فى جميع التخصصات بلا استثناء فى بعثات ومنح داخلية وخارجية، والاستفادة من خبرات التربويين ذوى الكفاءة ممن يعملون فى جامعات عربية وأجنبية فى تدريب المعلمين ومعاونيهم، من خلال برامج التعاون التربوى.

٤- المتعلمون:

يجب أن توجه العملية التعليمية جل إهتمامها حول المتعلمين، لأنهم يمثلون المنتج (المردود) النهائى لعملية التعليم، وذلك يستوجب:

* تأهيل المتعلمين بما يتناسب مع متطلبات الدراسة من جهة، وبما يوافق ميولهم وقدراتهم لاختيار التخصصات الدراسية الأنسب لهم من جهة أخرى.
* توفير الفرص الكافية لاكساب المتعلمين خبرات ميدانية وعملية، تساعدهم على تطبيق ما يتعلمونه من معارف ومهارات فى حل بعض المشكلات الحياتية.
* العمل بنظام عادل يوازن بين تكافؤ الفرص وتفوق المتعلمين العلمى، فيما يتعلق بالجوانب التالية:

- رسوم الدراسة والخدمات التعليمية.
- التوافق بين كثافة الفصول وامكاناتها المادية من جهة، وقوة العمل من الكوادر البشرية من جهة أخرى.
- تظلمات وشكاوى ومقترحات المتعلمين.

* تدريب المتعلمين على التعلم الالكترونى، وعلى كيفية إنشاء مواقع لهم على شبكة الإنترنت، وبذلك يستطيعون تعليم أنفسهم بأنفسهم.

* إيجاد علاقة ترابط مستمرة مع المتعلمين داخل المدرسة وخارجها.
* تدريب المتعلمين على مستجدات العلم ومستحدثاته من خلال عقد لقاءات وندوات بينهم وأساتذة الجامعات، وبعض الكوادر التربوية رفيعة المستوى.
* الاهتمام بالواجبات والفروق البيتية عن طريق متابعة المعلمين الواعية بكل ما يكلفون به المتعلمين.

٥- الدراسات والبحوث التربوية:

* توفير آلية محكمة تساعد المعلمين على إكمال دراساتهم التربوية بنجاح، من خلال تأكيد متطلبات هذه الدراسات، مثل: الحصول على تقديرات عامة وتقديرات فى مواد التخصص، إتقان اللغات الأجنبية كتابة ومحادثة، وامتلاك مهارات البرمجة أو مهارات استخدام الكمبيوتر على أقل تقدير.
* وضع خريطة بحثية تربوية، على أساس احتياجات ومشكلات التعليم فى المدرسة، ليسترشد بها المعلمون فى تحديد موضوعات بحوثهم، التى يحاولون القيام بها.
* وضع نظام تعليمى يقوم على معايير علمية قابلة للقياس النوعى، بدلا من القياسات العددية التى تعطى فى حالات كثيرة انطباعات غير حقيقية عن موضوع الدراسة، لضمان تحقيق الآتى:

- جودة وجدوى وحداثة البحوث التى يقوم بها المعلمون.
- مناسبة الدراسات التى يحققها المعلمون مع التطورات المستمرة فى مجال العلم والمعرفة.
- التأكد من قيمة الرسائل العلمية التى يحصل عليها المعلمون، وعوائدها الاجتماعية والتطبيقية.
- تشجيع المعلمين على القيام بالدراسات التطبيقية، التى تخدم مجالات الإنتاج، وتؤدى إلى تعميق الصلة بين المدرسة والمجتمع.
- لفت انتباه المعلمين ممن يكملون دراساتهم العالية إلى أهمية الحوار والنقاش والمشاركة للاستفادة من التخصصات التكاملية الأخرى.

- استعانة المعلمين كباحثين بخبرات زملائهم الآخرين، وبخبرات طلابهم ضرورة لازمة لتحقيق دراسات تتميز بالجودة والإتقان.

* تكريس وتدعيم مفهوم المشاركة، على المستويين: المحلى والعالمى، من خلال:

- ضمان الاحتكاك والتعاون بين المعلمين كباحثين والمسئولين عن مواقع الإنتاج والخدمات.

- توفير سبل وأساليب التفاعل المستمر بين المدرسة والجامعة وبين المدرسة ونظيراتها على المستوى الخارجى، عن طريق الاتفاقات وبروتوكولات التعاون وتبادل الخبرات البحثية.

- توفير مصادر التمويل اللازمة للبحوث التطبيقية المتميزة، التى يقوم بها المعلم كباحث، طالما أوصى المشرف بذلك بعد تقديم مبرراته الوجيهة.

* تمويل المشروعات البحثية التى يقوم بها مجموعة مختارة من المعلمين، والتى لا يكون هدفها الحصول على درجات علمية بالضرورة، طالما تقوم هذه المشروعات على أسس تنافسية، ووفق معايير جودة الإنتاج.

٦- التمويل والمشاركة المجتمعية:

يجب أن تساند جميع مؤسسات المجتمع المدرسة، حتى تستطيع أن تحقق أهدافها كاملة، وذلك عن طريق:

* وضع نظام متكامل لصندوق تمويل ـ تكفله جميع مؤسسات المجتمع ـ يمكن عن طريقة توفير احتياجات المدرسة المادية.

* تدعيم روابط التعاون بين المدرسة والجهات التى تمنحها معونات تهدف تدريب المعلمين والمتعلمين أكاديميًا وتربويًا، وتهدف ـ أيضًا ـ تنمية مهارات المعلمين التدريسية ومهارات التفكير عند المتعلمين.

* طرح خطة عمل شاملة للإسهامات التى يمكن أن تقدمها المدرسة فى خدمة المجتمع بالنسبة للمشاريع البحثية، وبالنسبة لحل بعض القضايا والمعضلات والمشكلات المجتمعية ذات الطابع الإنسانى.

* صياغة معايير موضوعية لتعيين الكوادر التربوية الإدارية، مع تحديد الآليات التى على أساسها يتم تقويم أداء هذه الكوادر، وبذلك يتم تنمية شعورهم بأهمية المساءلة والمحاسبة.

* صياغة نظم ولوائح محددة للأدوار التى يجب أن تقوم بها المدرسة، لضمان وضع حدود فاصلة بين ما يمكن تحقيقه، وما يصعب أو يستحيل تحقيقه عمليا، وبذلك تنتهى المفارقات بين الواقع والمأمول.

* تعظيم الاستفادة من المؤسسات العلمية التى يمكنها تقديم خدمات طبية أو رياضية أو ثقافية أو علمية أو اجتماعية للمعلمين والمتعلمين على حد سواء، وأيضًا الاستفادة من خبرات تلك المؤسسات فى وضع اللوائح والنظم الإدارية والمالية المنظمة للعمل المدرسى.

٧- تقويم ومعايير الأداء المدرسى:

من المهم تقويم أداء المدرسة وفق معايير تأخذ فى حساباتها:

* ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى والتربوى بتطبيق مجموعة من المؤشرات والمقاييس والمعايير والأطر المرجعية القياسية، ومقارنة النتائج الخاصة بالكفاءة والفاعلية والإنتاجية والجودة بنظيراتها على المستوى العالمى.

* توفير قوة الدفع والاستمرارية بما يحقق التغيير المنشود فى نظم وهياكل وممارسات الأداء المدرسى، وذلك من خلال التدريب والاجتماعات والمناقشات واللقاءات الموسعة بين المعلمين والمتعلمين بعضهم البعض فى المدرسة، وبينهم ونظرائهم ممن يعملون فى مدارس مختلفة، وأيضًا بينهم بين الإداريين والكوادر والقيادات التربوية والأكاديمية على اختلاف مستوياتها.

ثالثًا: سيناريو لنظام تربوى يهدف تنمية تفكير المتعلمين:

بظهور النظام الدولى الجديد أحادى القطبية، سقطت النماذج القديمة فى شتى المجالات، بما فى ذلك مجال التعليم، لتحل محلها نظريات سياسية جديدة، ورؤى اجتماعية وثقافية حديثة، وتصورات تربوية وتعليمية غير مسبوقة. وفى هذا السياق،

حاول باحثون استراتيجيون وتربويون، كما حاول علماء الاجتماع والثقاة من المثقفين، من بلاد مختلفة الاجتهاد لصياغة نظريات علمية وتربوية ونفسية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية.. إلخ، تهدف فهم نص العالم المعقد فى وقتنا هذا، كما تحاول التنبؤ بمساره فى المستقبل: القريب والبعيد، على حد سواء.

وبقراءة متأنية متأملة لمؤشرات التغيرات فى شتى المجالات: الثقافية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتربوية والتقنية والاجتماعية.. إلخ، نكتشف ظهور أنماط ونماذج جديدة تؤلف تأليفًا خلاقًا وفاعلاً بين متغيرات تبدو فى الظاهر متناقضة، ولكنها متلاقية ومتشابكة ومتداخلة وبينها علاقة تأثير وتأثر فى حقيقتها، إذ تعمل هذه الأنماط والنماذج للتوفيق بين:

- الفردية والجماعية على النظم الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى تؤثر تأثيرًا مباشرًا على نظام التعليم.
- العلمانية والدين، مع الأخذ فى الاعتبار أن مغالاة الحضارة الغربية الحديثة فى الأخذ بالعلمانية ومحاولة تطبيق منهجها كان وراء العودة العنيفة إلى الدين، والتى تأخذ أحيانا شكل الجماعات المتطرفة، والتى ظهرت أخيرًا فى الدول الغربية.
- عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق فى ضوء التاريخ الاجتماعى الفريد فى كل قطر، وفى ضوء المقدرات والظروف والإمكانات التى تخص كل قطر على حدة.
- القطاع العام والقطاع الخاص، حيث ظهرت أخيرًا صورًا مستحدثة من الملكية لم تكن معروفة من قبل (تمليك العاملين، الملكية الإدارية، الملكية المختلطة، الملكية المدنية، الملكية المهنية).
- الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل.
- الأنا والآخر محليًا وعالميًا، على الصعيد الحضارى.
- الدولة الكبيرة المركزية والتجمعات المحلية الصغيرة التى تسودها اللامركزية.
- تحديث الإنتاج (وزيادة الاستهلاك وتنويعه) من جهة، والبحث عن معنى للحياة

فى الوقت نفسه فى ضوء العودة إلى مفهوم التقدم بدلا من مفهوم التنمية من جهة أخرى.

- زيادة معدلات التنمية فى الدول المتقدمة ومساعدة الدول الفقيرة على اللحاق بركب الحضارة.
- الإعلام العالمى والإعلام القطرى، حيث سيكون للأول السيادة فى الحقبة القادمة لامتلاكها تكنولوجيا الاتصال قوية التأثير.

إذًا لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية، سوف يتسم النموذج التوفيقى العالمى الجديد بالسمات التالية:

١- التسامح الثقافى المبنى على مبدأ النسبية الثقافية فى مواجهة العنصرية والمركزية الغربية.

٢- النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الإطلاقية الإيديولوجية.

٣- إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان فى سباقات ديمقراطية على كافة المستويات، بعد الانتصار على نظريات التشريط السيكولوجى والتى تقوم على أساس محاولة صب الإنسان فى قوالب جامدة باستخدام العلم والتكنولوجيا.

٤- العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية، وتقليص مركزية الدولة.

٥- إحياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة التى غزت المجال العام، ولم تترك إلا مساحة ضئيلة للمجال الخاص.

٦- التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية.

والسيناريو السابق يمثل سيناريو مثالى لنظام دولى جديد، يقدمه **السيد يسين**، والسؤال المهم، والذى يفرض نفسه، هو: هل يمكن وضع سيناريو لنظام تربوى يهدف تنمية تفكير المتعلمين؟ وما أهم أسسه ومنطلقاته وسماته؟

فى وجود فلسفة تربوية محددة المعالم ومتكاملة الجوانب، يمكن تحديد الأهداف التربوية وأساليب تحقيقها إجرائيا، كما يمكن معرفة القضايا والمعضلات التعليمية والتعلمية مع إمكانية تقديم مقترحات فاعلة لحلها ومقابلتها، وأيضًا يمكن وضع

حدود فارقة لأدوار المعلمين ومعاونيهم، ولأعضاء الإدارة المدرسية، وكذلك تحديد المناهج والمقررات الدراسية من حيث محتواها وتوزيعها وأساليب تدريسها وتقويمها. فى ضوء الفلسفة التربوية يتم تحديد الجوانب الصريحة والخفية لأهداف عملية التعليم، مع توضيح سلوكيات التعامل مع الآخر، وبيان الممارسات الأخلاقية التى يجب أن تسود بيئة التعليم والتعلم مع التركيز على كيفية تحقيقها كمنهجية حياتية لجميع كوادر العملية التربوية،.. إلخ.

وللأسف، لا توجد فلسفة تربوية لنظامنا التربوى، وكل ما يحكمه أو يتحكم فيه، مجرد مجموعة من التعليمات واللوائح والقوانين التى يجب اتباعها والعمل بها فى عملية التدريس، وفى العلاقات البينشخصية بين أطراف العملية التعليمية التعلمية، ولذلك من الصعب وضع سيناريو لنظام تربوى يمكن ترجمته فى خطوات إجرائية لتنمية تفكير المتعلمين.

وعلى الرغم من صعوبة وضع سيناريو لنظام تربوى يتمحور حول تنمية تفكير المتعلمين، فإننا نحاول رسم الخطوط العريضة والأساسية لهذا السيناريو، على أساس مجموعة من الأسانيد والمنطلقات التى تمثل أساسيات لتنمية تفكير المتعلمين، وذلك ما يظهر واضحًا جليًّا فى الحديث التالى:

١ - أساسيات سيناريو تنمية تفكير المتعلمين:

- الاهتمام بالمتعلمين والمعلمين على السواء.
- التقسيم النسبى للعمل داخل المدرسة وفقًا لقوة المواد الدراسية، على أساس طبيعتها وتكوينها ووظائفها.
- اشتراك جميع أطراف العملية التربوية لتحديد أدوارهم فى تنمية تفكير المتعلمين.
- تكوين فرق العمل لمناقشة قضية تنمية تفكير المتعلمين، مع ضمان أقصى درجات التعاون بين هذه الفرق.
- تدريب الكوادر التربوية دراسيًا ومهنيًا، مع العمل على رفع الروح المعنوية لهذه الكوادر.

- تخطيط العمل لتنمية تفكير المتعلمين على أساس المرونة التى تسمح بتعديل وتغيير مسارات الخطط التعليمية التعلمية لمواجهة التحديات التى قد تظهر فجأة، أو بين الحين والآخر.
- الاهتمام بجميع أطراف العملية التربوية، وكذا وضع معايير لتحسين مستويات الأداء مما يسهم فى جودة الإنتاج.

٢- خصائص جودة سيناريو تنمية تفكير المتعلمين:

على أساس أن الجودة تعنى جملة الجهود المبذولة لرفع مستوى كفاية وحدة المنتج التعليمى، بما يتناسب مع رغبات المستهلك (التلميذ) من جهة، ومع قدرات وسمات وخصائص هذه الوحدة للمنتج التعليمى من جهة أخرى.

بمعنى؛ تعنى الجودة عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى جودة وحدة المنتج التعليمى بواسطة كل فرد من العاملين فى المدرسة، وفى جميع جوانب العمل التعليمى والتربوى فيها، وعليه تهدف **الجودة فى التعليم** محاولة إيجاد ثقافة متميزة وسائدة بين جميع كوادر العاملين فى المدرسة حول أداء العمل بشكل صحيح فى جميع خطواته لتحقيق جودة المنتج التعليمى (المتعلم) بصورة أفضل وفاعلية أعلى.

تأسيسًا على ما تقدم، يمكن تحديد أهم خصائص الجودة الشاملة فى التعليم، على النحو التالى:

- تكامل وشمول وتميز نظام جميع العمليات الإنتاجية والخدمية والمالية والإدارية المرتبطة بالتعليم.
- تمحور منظومة التعليم حول تحقيق نوع من التحسين المستمر والتطوير الدائم لجميع عناصرها وعملياتها.
- تحقيق أداء منظومة التعليم بشكل أفضل، وعلى أساس تفاعلى وتكاملى، فى كافة أنحاء عملياتها.
- الاعتماد على البيانات المتوافرة، وتحليلها ونقدها وتمحيصها بشكل منتظم ودورى يسهم فى تحقيق تطوير مستمر لجميع عناصر ومكونات منظومة التعليم.

- التطبيق العملى لفكرة التعاون الفعال والخلاق يتحقق من خلال العمل الجماعى لجميع كوادر منظومة التعليم.
- المسئولية الأصيلة، وسلطة وصلاحيات أخذ القرارات الخاصة بتنظيم المواقف الصفية والتدريسية تقع على كاهل المعلمين، أما تلك التى تختص بالنظام المدرسى نفسه فتقع على عاتق الإدارة المدرسية، ويمكن للمعلمين تقديم بعض ألوان المعاونة فى هذا الشأن.
- الاهتمام بتدريب جميع كوادر منظومة التعليم، على أساس أن التدريب يمثل أحد الأعمدة الأساسية لتطوير وتحسين وتفعيل أدوار منظومة التعليم.
- ضرورة وجود رؤية مشتركة لجميع أطراف منظومة التعليم، تمثل توجهًا موحدًا ومنطلقا مشتركًا لهؤلاء الأطراف.
- القيادة التربوية الفعالة كمثل طيب وصادق بمثابة الشرط الأساسى لإمكانية حدوث التغيير نحو الأفضل، بالنسبة لمنظومة التعليم.

وعلى ضوء الخصائص السابقة، يمكن تحديد **معايير** جودة سيناريو تنمية تفكير المتعلمين وتحسينه، على النحو التالى:

* معايير ترتبط بالطلاب: من حيث انتقاء نوعية الطلاب الذين يستطيعون استكمال دراستهم بنجاح، ونسبة عدد الطلاب إلى المعلمين وفقًا للمعمول به عالميًا، ومتوسط تكلفة الطالب والخدمات التى تقدم له، ودافعية الطلاب واستعدادهم لمواصلة مشوار التعليم حتى نهايته فى ظل الظروف العادية.
* معايير ترتبط بالمعلمين: من حيث حجم الهيئة التدريسية، وتأهيلهم المهنى، وكفايتهم التدريسية، وإسهاماتهم فى خدمة المجتمع، واحترامهم للطلاب.
* معايير ترتبط بالمناهج الدراسية: من حيث أصالة المناهج وجودة مستواها ومحتواها وطرائق تدريسها وأساليب تقويمها، ومن حيث حداثتها ومسايرتها لظروف العصر وارتباطها بالواقع فى الوقت نفسه، ومن حيث قدرتها على عكس الشخصية القومية والمزاوجة بين الثقافة المحلية والعالمية.

* معايير ترتبط بالإمكانات المادية: من حيث توافر المبانى المدرسية الصالحة للتعليم والتعلم، ومن حيث وجود الأفنية والملاعب والمختبرات وحجرات الأنشطة والمكتبات ومعامل الكمبيوتر، ومن حيث قدرة المدرسة على شراء الأجهزة والأدوات والكتب اللازمة لعملية التعليم فى ظل وجود الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق هذا الغرض.
* معايير ترتبط بالعلاقة بين المدرسة والمجتمع: من حيث المشاركة فى تحقيق احتياجات المجتمع، والمساهمة فى حل مشكلاته، وتحقيق التفاعل البناء والمثمر بين المدرسة بمواردها البشرية والفكرية والمجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية.
* معايير ترتبط بالإدارة التعليمية: من حيث التزام القيادات بالجودة عن طريق عدم التحكم فى جميع السلطات والصلاحيات، وتأهيل الصف الثانى من الإداريين لتحمل المسئولية، ورفض الإجراءات الروتينية فى تنفيذ وإنجاز الأعمال، وتأكيد العلاقات الإنسانية الجيدة، واحترام وجهات نظر المعلمين والمتعلمين وتقديرها.
* معايير ترتبط بالإدارة المدرسية: من حيث الالتزام فى العمل، والصدق والأمانة فى التعامل مع المعلمين والمتعلمين، وتأكيد منهجية التفاعل البينشخصى معهم، وتطبيق اللوائح والقوانين بدقة.

٣- توقعات تحقق سيناريو تنمية تفكير المتعلمين:

قدمنا خلال رسم الخطوط العريضة لسيناريو تنمية تفكير المتعلمين مجموعة من أهم الأساسيات التى يعتمد عليها رسم هذا السيناريو، كما إقترحنا أهم الخصائص التى يمكن أن يتميز بها فى ضوء مفهوم الجودة الشاملة، ولكن: ما إمكانية تحقيقه عمليا فى ظل غياب فلسفة تربوية واضحة المعالم كما قلنا من قبل؟!

يمكن تحقيق السيناريو المقترح إذا أخذنا فى حساباتنا معايير الجودة الشاملة فى هذا الشأن، كما حددناه من قبل، وهى ترتبط بالمعلمين والمتعلمين من حيث إعدادهم وتدريبهم، وترتبط بتصميم المناهج التربوية وفق الأسس العلمية الصحيحة بما يساير متطلبات العصر ويواكبها، وترتبط بالاستخدام الجيد للموارد

والإمكانات الجيدة بما يساهم فى تحسين العملية التعليمية التعلمية، وترتبط بالعلاقة التى يجب أن تكون قوية وتبادلية التأثير بين المدرسة والمجتمع، وترتبط بالإدارة على المستويين: التربوى والتعليمى لتكون إدارة قوية فاعلة تقبل التحدى، وتعمل على تجديد وتحديث وعصرنة جميع عناصرها بما يوافق ظروف الزمان والمكان.

بمعنى؛ يمكن تنمية تفكير المتعلمين من خلال السيناريو المقترح إذا استفدنا من الجانب البشرى فى تحسين التعليم، وإذا حددنا المستوى المطلوب تحقيقه للخدمات التعليمية والتربوية، وإذا أعددنا قيادات مؤهلة لديها القدرة على تقديم خدمات تعليمية وتعلمية رفيعة المستوى تلبى احتياجات المستفيدين منها، وإذا وضعنا نظام شامل ومتكامل للأهداف التعليمية المطلوب تحقيقها بأقصى كفاءة ممكنة، وإذا أخذنا القرارات التربوية على أساس موضوعى وعقلانى، وإذا كانت هذه القرارات نفسها مقبولة ومعقولة ويمكن تحقيقها عمليا ببعض أو بقليل من التحدى، وإذا خططنا جيدًا للعمل الجماعى الفعال والخلاق الذى يقوم على التعاون المثمر، والذى يتم فيه تحديد الأدوار بدقة، وإذا أعطينا سلطات أكبر للمعلمين لاتباع أساليب تدريس معاصرة، وأيضًا إذا منحنا صلاحيات واسعة وأكبر للإداريين ممن يقومون برسم سياسات التعليم وخططه، وأيضًا لنظرائهم ممن ينفذون تلك السياسات والخطط، وإذا وضعنا التشريعات واللوائح التى تنص صراحة على الأساليب التى يجب الأخذ بها فى تقدير الجهود المبذولة فى عملية تطوير التعليم وتحسينه، وفى تأكيد جودته وإنتاجيته بما يحقق منهجية التعليم من أجل التميز، وإذا وفرنا الظروف الثقافية والمجتمعية التى يمكن أن يتحقق من خلالها الاتصال والتلاحم بين المدرسة والمجتمع، وإذا ربطنا المدرسة نفسها بالقطاعات الإنتاجية والخدمية لضمان توفير التسهيلات والتيسيرات التى تحتاج إليها برامج ومشروعات التعليم المطلوب تنفيذها، وإذا عظمنا الاستفادة من المنح والهبات والمعونات الأجنبية المخصصة لتطوير التعليم، وإذا طورنا وحدثنا المكتبات المدرسية وتم ربطها بمثيلاتها على المستوى العالمى، وإذا وفرنا الإمكانات لإنشاء المكتبات الرقمية وغيرها من المشروعات الإلكترونية للاستفادة من مصادر المعلومات المختلفة على المستويين: المحلى والعالمى، وإذا حققنا التوازن فى الأعباء الإدارية وحجم العمل دون الإخلال

بمبدأ التجانس والتكامل بين الأنشطة، وإذا أخذنا بمفهوم التوجه بالأداء ونواتج العمل والمساواة والتقييم لتحديد مدى الكفاءة والفاعلية وجودة الأداء، وإذا وزعنا صلاحيات اتخاذ القرار وإنجاز الأعمال وفقًا لطبيعة الأدوار التى يتحمل مسئولية تنفيذها الفنيون أو الإداريون، على أن يتحقق ذلك فى إطار القواعد والسياسات العامة المنظمة للعمل فى المدرسة، وإذا وفرنا الآليات اللازمة لتعزيز التواصل وتعميق التفاهم بين جميع أقسام المدرسة ضمانا للتنسيق والتكامل بينها، وإذا حددنا أعباء ومسئوليات وحدود صلاحيات جميع الوظائف الفنية والإدارية فى التعليم، على أن يتم تحقيق التوافق بين خصائص ومواصفات الموظف ومتطلبات الوظيفة التى يشغلها من خلال أساليب مناسبة لتقييم الأداء، وأخيرًا، إذا وفرنا مجموعة من الأسس العلمية والمعايير الموضوعية للقرارات الإدارية المرتبطة بالحوافز والمكافآت والترقيات والتنقل الوظيفى والتدريب وتطوير القدرات المهنية والسلوكية لجميع العاملين فى مجال التعليم.